

بسم الله الرحمن الرحيم

استشارة رقم (٥)
ضوابط تخصيص استخدام الترقيم

التاريخ: ١٠/فبراير/٢٠١١

١. مقدمة:

- يُعتبر الترقيم من الموارد التي تخضع لضوابط عديدة من التنظيم في الاستخدام، وتتمثل في التحكم في عملية التخصيص والاستخدام الأمثل.
- أصدر الاتحاد الدولي للاتصالات توصيات عديدة حول استخدامات الترقيم وتخصيصه وفق السلسلة (T-١٦٤)
- هنالك أمثلة لهيئات تنظيم الإتصالات والتي حددت اجراءات ولوائح تضبط عملية التخصيص والاستخدام للترقيم.

٢. الوضع الراهن:

- تقوم الهيئة بتخصيص الترقيم للمشغلين وفق الطلبات التي ترد منهم بدون ضوابط مقيدة، ولا توجد شروط تقيد الاستخدام وإعادة الاستخدام (تدوير الأرقام).
- تتبع كل شركة من شركات الإتصالات العاملة على تقديم الخدمة نظاماً خاصاً بها لتدوير الأرقام وإعادة إستخدامها، ولا تتابع الهيئة القومية للإتصالات عمليات التخصيص وإعادة التدوير.
- يتم حالياً تخصيص تسلسل رقمي (سنطلق عليه كلمة مدى ترقيمي) يشتمل على عشرة مليون رقم في كل مرة تتقدم فيه شركة للإتصالات بطلب لسعة ترقيمية.

٣. المستجدات:

- تداخلت العديد من العوامل التي تستلزم إعادة النظر في الوضع الراهن، ويُضاف إلى ذلك أن الترقيم من الموارد التي تمتلكها الدولة وتخول شركات الإتصالات باستخدامها وفقاً لإجراءات وتنظيم محدد للتخصيص واستخدام الترقيم للجمهور.

- تعزز الهيئة القومية للإتصالات توفير ميزة التناقل بالرقم من شبكة للإتصالات لشبكة أخرى، مما يجعل الترقيم يرتبط أكثر بالزبون منه كتخصيص لشبكة محددة من شبكات الإتصالات لأي من شركات الإتصالات، ويدفع ذلك تدريجياً إلى التعامل مع الترقيم كمدى واحد.
- بدأت شركات الإتصالات والتي تعمل كمشغل إعتباري Virtual وتساعد شركات الإتصالات العاملة في تسويق وجذب شرائح من الزبائن خارج الشرائح الحالية والتي تتمتع بالإتصالات، في الحديث مع شركات الإتصالات العاملة لتتعاون معها وفقاً لإتفاقيات ثنائية وبترخيص من الهيئة القومية للإتصالات كمنظم، كما لا يخفى عليكم أن هذا الإتجاه يمكن أن يشرع له بغرض توسيع رقعة الإتصالات ومد الخدمة لشرائح أخرى ليست هي محط إهتمام المشغل للشبكة، ويحتاج كل ذلك لأن يخصص مدى محدد من الترقيم لهذه الشركات قبل أن تبدأ عملها.
- لا تتبع الهيئة أي سياسة موحدة تجاه تخصيص الأرقام المختصرة، وحتى يتحقق ذلك، يجب على الهيئة استلام تقارير دورية حول استغلال المدى وتحديد سياسة موحدة لتخصيص أي مدى من الترقيم لشركات الإتصالات العاملة ليتم هذا التنسيق بتعاون تام.

٤. الاستشارة:

١. تهدف الهيئة القومية للاتصالات إلى وضع ضوابط واجراءات تحكم عملية تخصيص تسلسل من الأرقام لشركات الإتصالات وفق شروط محددة، ووضع أسس لإعادة استخدام الأرقام بما يحافظ على هذا المورد النادر، ويباعد في الفترات الزمنية لظهور الحاجة لتعديل الخطة الترقيمية.
٢. إن أهم الضوابط والإجراءات المقترحة:
 - أ) يخصص تسلسل رقمي (سيطلق عليه **حيز**) لشركة الإتصالات العاملة ليحوي الحيز عشرة آلاف رقم جديد للهاتف الثابت، ويحوي الحيز الرقمي على مائة ألف رقم للهاتف السيار.
 - ب) يشترط على شركة الاتصالات استغلال ٨٠% من الحيز الرقمي الذي حُصص لها في السابق قبل أن يتم تخصيص حيز ترقيمي جديد.

ج) تحسب نسبة الاستغلال بعدد الأرقام التي تم تنشيطها فعلياً ولا تشمل الأرقام الجديدة المطروحة للبيع عبر وكلاء التوزيع أو موجودة بمخازن الشركة، كما لا يدخل في تلك النسبة الأرقام التي لم يتم تنشيطها بالنظام على الرغم من أنه تم بيعها.

د) يجب أن يتم الإعلان للمشاركين والزبائن لشركة الإتصالات بأن أي رقم لا يتم استخدامه لفترة ثلاثة أشهر أو أكثر سيتم إعادة تدويره، ويعاد استخدامه مرة أخرى بعد استيفائه لشروط تحدها شركة الإتصالات.

هـ) يجب على كل شركة إتصالات إخطار الهيئة القومية للإتصالات بتفاصيل الدورة لإعادة استخدام الأرقام والشروط الواجب استيفائها بعد مضي ثلاثة أشهر أو أكثر على آخر تاريخ لنشاط الرقم.

و) يجب على كل شركة من شركات الإتصالات أن تشمل تقاريرها الربع سنوية تقريراً منفصلاً عن وضع الترقيم ويشمل:

- التسلسل الرقمي للأرقام التي تم إصدارها حتى تاريخه.
- الأرقام الموجودة بالمخازن محددة بكل حيز.
- الأرقام المباعة ولم يتم تنشيطها بكل حيز.
- المتبقي من الأرقام الشاغرة كلياً بكل حيز.
- الأرقام التي هي في دورة التدوير لإعادة استخدامها مرة أخرى.

٣. تعتزم الهيئة وضع هذه الضوابط والإجراءات موضع التنفيذ في خلال النصف الأول من هذا العام، وترجو أن تستلم تعقيبكم ومقترحاتكم حولها خلال فترة لاتزيد عن خمسة عشر يوماً مدعومة بتوثيق يصف ممارستكم العملية حالياً ومنها البيانات الموضحة بالفقرة (و) أعلاه، وذلك لكل مدى ترقيمي خُصص لكم (الذي يشتمل على عشرة مليون رقم).

وفقنا الله جميعاً،،،

د. عزالدين كامل أمين

المدير العام